

Distr.: Limited
11 November 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

اللجنة السادسة

البند 90 من جدول الأعمال

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

مشروع قرار

تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه

إن الجمعية العامة،

إنه تشير إلى قراراتها 23 (د-1) المؤرخ 10 شباط/فبراير 1946 و 97 (د-1) المؤرخ 14 كانون الأول/ديسمبر 1946 و 364 باء (د-4) المؤرخ 1 كانون الأول/ديسمبر 1949 و 482 (د-5) المؤرخ 12 كانون الأول/ديسمبر 1950 و 144/32 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1977 و 141/33 ألف المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 1978 و 158/51 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 1996 و 210/73 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2018،

وإنه تشير أيضاً إلى قراراتها 328/71 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2017 و 346/73 المؤرخ 16 أيلول/سبتمبر 2019 اللذين أكدوا مرة أخرى أن تعدد اللغات قيمة من القيم الأساسية للمنظمة تسهم في تحقيق مقاصد الأمم المتحدة، وإنه تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل الجهود لضمان عدم تأثر تعدد اللغات بالتدابير المتخذة لمواجهة حالة السيولة المالية والتصدي لمرض فيروس كورونا (كوفيد-19)،

وإنه يذكّر منها بالالتزامات الناشئة عن المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة ولأهمية المعاهدات في تطوير القانون الدولي والنظام القانوني الدولي،

وإنه تلاحظ مع التقدير الدور الذي تضطلع به الأمانة العامة، ولا سيما قسم المعاهدات التابع لمكتب الشؤون القانونية، في تنفيذ المادة 102 من الميثاق،

وإنه تلاحظ أن الزيادة الكبيرة في عدد المعاهدات المقدمة للتسجيل على مدى السنوات الماضية قد أدت إلى نمو حجم العمل الذي يضطلع به قسم المعاهدات، مما أسهم في تراكم المعاهدات غير المنشورة،



وإذ تلاحظ أيضا أنه رغم السرعة التي تتاح بها نصوص المعاهدات المسجلة ذات الحجية على شبكة الإنترنت عن طريق قاعدة البيانات الإلكترونية للمعاهدات، يوجد حاليا قدر كبير من العمل المتراكم في نشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، نتيجة تزايد التأخير في ترجمة المعاهدات المرتبط بأمر منها محدودية الموارد المتاحة لعملية النشر،

وإذ تسلّم بأهمية التعجيل بتجهيز المعاهدات وتسجيلها ونشرها وبالإجراءات المتعلقة بالمعاهدات،

وإذ تعرب عن دعمها للجهود التي يبذلها الأمين العام لزيادة كفاءة عملية التسجيل والنشر في حدود الموارد المتاحة، وتعزيز الدور الذي يضطلع به قسم المعاهدات في مساعدة الدول الأعضاء في هذا المجال،

وإذ ترحب بالتدابير التي اتخذها قسم المعاهدات للإسراع بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة وإتاحة سبل الوصول إلكترونيا إلى جميع منشوراته على الموقع الشبكي لمجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وإذ تعترف بالدور الذي يمكن للتكنولوجيا الجديدة أن تؤديه في إتاحة إمكانية الوصول إلى مجموعة معاهدات الأمم المتحدة،

وإذ تسلّم بأن الممارسات والتكنولوجيات قد تطورت تطورا كبيرا على مدى السنوات الماضية وتعترف بأهمية الحفاظ على الاتساق مع الممارسات التي يأخذ بها المجتمع الدولي في إبرام المعاهدات،

وإذ تضع في اعتبارها أحكام اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات لعام 1969⁽¹⁾ وفي ضوء اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة لقانون المعاهدات للاتفاقية في 22 أيار/مايو 1969،

واقترعا منها بالحاجة إلى مواصلة جمع وتبادل الآراء بشأن الممارسات المتعلقة بتعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه،

1 - **تشير** إلى المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة، وتؤكد من جديد أهمية تسجيل المعاهدات ونشرها وتسهيل الوصول إليها، وتشدد على وجوب أن يكون النظام الموضوع لإعمال المادة 102 مفيدا ومناسبا للدول الأعضاء وعلى وجوب تحديثه بصفة مستمرة من أجل مساعدة الدول في تنفيذ الالتزامات المترتبة عليها بمقتضاه؛

2 - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام المعنون "استعراض نظام إعمال المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة"⁽²⁾ المقدم عملا بقرارها 210/73 وبالتوصيات المتضمنة فيه لعرضها على نظر الجمعية العامة؛

3 - **تشير** إلى أن بعض الدول الأعضاء لا تزال ترى أن هناك مسائل معلقة قد يلزم معها مواصلة النظر في النظام أو ربما تحديثه؛

4 - **تعيد تأكيد دعمها** للمناسبة السنوية المتعلقة بالمعاهدات التي ينظمها الأمين العام؛

5 - **ترحب** بقيام قسم المعاهدات بتنظيم حلقات عمل بشأن قانون المعاهدات وممارساتها في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيد الوطني والإقليمي باعتبار ذلك مبادرة هامة لبناء القدرات، وتشجع قسم المعاهدات على الاستمرار في تنظيم حلقات العمل هذه بصورة منتظمة قدر الإمكان وبسبل منها

(1) United Nations, Treaty Series, vol. 1155, No. 18232

(2) A/75/136

استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متى اقتضت الضرورة ذلك في ظل الظروف الاستثنائية، وتدعو الدول والمنظمات والمعاهد الدولية المهتمة إلى مواصلة دعم هذا النشاط؛

6 - **ترحب أيضا** بالجهود الرامية إلى بناء قدرات الدول في مجال قانون المعاهدات وممارستها، وتدعو الدول الأعضاء إلى النظر في تقديم مساعدة تقنية محددة الهدف، عند الطلب، على الصعد الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وبخاصة للبلدان النامية، من أجل تطوير وتعزيز ممارساتها التعاقدية، بما يشمل استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 - **ترحب كذلك** بالجهود المبذولة في سبيل تطوير وتعزيز قاعدة بيانات الأمم المتحدة الإلكترونية للمعاهدات، التي تتيح الاطلاع إلكترونياً على معلومات شاملة عن وظائف الوديع التي يتولاها الأمين العام وعن تسجيل ونشر المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق، وتشجع على مواصلة بذل هذه الجهود في المستقبل، مع مراعاة التحديات التي يواجهها الكثير من البلدان النامية فيما يتعلق بإمكانية الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

8 - **تلاحظ** أن أغلب المعاهدات المحالة لغرض التسجيل تقدّم في شكل إلكتروني وتشجع الأمين العام على القيام، بالتشاور مع الدول الأعضاء وبناءً على تعليقاتها وفي حدود الموارد المتوفرة، بإرساء نظام إلكتروني لتسجيل المعاهدات من أجل تيسير إحالتها لغرض التسجيل كي يكون خياراً إضافياً مكملاً للطرق المتبعة حالياً لتقديم المعاهدات سواء في شكل إلكتروني أو مطبوع؛

9 - **تقر** بأهمية المنشورات القانونية التي يعدها قسم المعاهدات، وتشدد على ضرورة تحديث موجز ممارسة الأمين العام بوصفه الوديع للمعاهدات المتعددة الأطراف في ضوء التطورات والممارسات الجديدة؛

10 - **تنوه** بالجهود التي تبذلها الجهات الوديعية في تسجيل المعاهدات بموجب المادة 102 من الميثاق وتشجع على مواصلة هذه الجهود في المستقبل؛

11 - **تهييب** بالأمين العام أن يكفل التعجيل بنشر مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، وفقاً للنظام، من خلال الإسراع بتوفير خدمات التحرير والترجمة التحريرية، بما يتيح القيام على نحو فعال بنشر المعاهدات وإتاحة سبل الاطلاع عليها؛

12 - **تقرر** أن ترجئ النظر في المقترحات المقدمة بشأن النظام إلى حين انعقاد دورتها السادسة والسبعين، آخذة في الاعتبار القيود المفروضة على إمكانية عقد الاجتماعات في مباني الأمم المتحدة كتدبير احترازي يهدف إلى احتواء انتشار كوفيد-19؛

13 - **تحيط علماً** بالمقترحات التي قدمتها الدول الأعضاء بشأن النظام، وتشجعها على موافاة الأمانة العامة بأي مقترحات إضافية قبل 30 حزيران/يونيه 2021، وتطلب إلى الأمانة العامة أن تحيل جميع المقترحات التي تلقتها إلى الدول الأعضاء؛

14 - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والسبعين البند المعنون "تعزيز الإطار التعاهدي الدولي وتدعيمه".